

Distr.  
GENERAL

A/RES/47/197  
31 March 1993

## الجمعية العامة



الدورة السابعة والأربعون  
البند ٨١ من جدول الأعمال

### قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناءً على تقرير اللجنة الثانية (A/47/721)]

١٩٧/٤٧ - التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر  
في البلدان النامية

### إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، الوارد في مرفق قرارها د/١٨ - ٣ المؤرخ ١ أيار/ مايو ١٩٩٠، والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع، الواردة في مرفق قرارها ١٩٩/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠، وإعلان باريس وبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً<sup>(١)</sup>، وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات<sup>(٢)</sup>، والتزام كرتاخينا الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الثامنة في شباط/فبراير ١٩٩٢<sup>(٣)</sup>،

وإذ تؤكد من جديد أيضاً المبدأ ٥ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية<sup>(٤)</sup>، والفصل ٣ من جدول أعمال القرن ٢١<sup>(٥)</sup>، والمبدأ ٧ (أ) من البيان الرسمي غير الملزم قانوناً بمبادئ من أجل توافق عالمي في الآراء

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً، باريس، ٣ - ١٤ أيلول/سبتمبر

١٩٩٠ (A/CONF.147/18)، الجزء الأول.

(٢) القرار ١٥١/٤٦، المرفق، الفرع الثاني.

(٣) TD/364، الجزء الأول، الفرع ألف.

(٤) انظر: تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤

حزيران/يونيه ١٩٩٢ (A/CONF.151/26)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(٥) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

بشأن إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة<sup>(٦)</sup>، وجميع المقررات والتوصيات الأخرى ذات الصلة بالقضاء على الفقر والتي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية<sup>(٧)</sup>.

وإذ تؤكد من جديد كذلك قراراتها ١٩٥/٤٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، و ٢١٢/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، و ٢١٣/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، و ١٤١/٤٦ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١،

وإذ تلاحظ أن القضاء على الفقر في جميع البلدان ولا سيما في البلدان النامية أضحي أحد أهداف التنمية ذات الأولوية للتسعينات،

وإذ تؤكد أن السياسات الوطنية الفعالة التي تدعمها بيئة اقتصادية دولية مواتية يمكن أن تعزز التنمية المطردة والمستدامة في جميع البلدان، وخاصة في البلدان النامية، وبذلك تزيد من قدرتها على الاضطلاع ببرامج اجتماعية واقتصادية للقضاء على الفقر،

وإذ تلاحظ مع القلق الآثار السلبية لأعباء الديون الكبيرة وتأثيرها على القطاعات الفقيرة في كثير من مجتمعات البلدان النامية،

وإذ تدرك أن الفقر هو مشكلة معقدة ومتعددة الأبعاد وذات جذور في المجالين الوطني والدولي وأن القضاء عليه يمثل عاملاً مهماً لضمان التنمية المستدامة.

وإذ تلاحظ أن الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والدولي تحتاج إلى التعزيز لضمان القضاء على الفقر،

١ - تحييط علماً بمذكرة الأمين العام ذات الصلة<sup>(٨)</sup>.

٢ - تؤكد أهمية السياسات المحلية، بما فيها السياسات الفعالة للميزانية، في تعبئة وتخصيص الموارد المحلية بغية القضاء على الفقر بوسائل من جعلتها تهيئة فرص العمل وبرامج توليد الدخل، مع التركيز بوجه خاص على الأسر المعيشية التي ترأسها المرأة، وتنفيذ برامج الأمن الغذائي، وبرامج صحية وتعليمية وإسكانية وسكانية، وتعزيز برامج تنفيذ بناء القدرة الوطنية؛

(٦) المرجع نفسه، المرفق الثالث.

(٧) انظر: تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو ٣ - ١٤

حزيران/يونيه ١٩٩٢ (A/CONF.151/26).

(٨) A/47/530.

٣ - تشجيع جميع البلدان على الاضطلاع باستراتيجيات وبرامج وطنية من أجل القضاء على الفقر، تكون مكرسة على وجه الخصوص للشرائح الأشد فقرا من المجتمع وتنطوي على مشاركة أكثر فعالية من جانب المجتمعات المستهدفة في اقتراح وتنفيذ ومتابعة وتقييم مشاريع معينة؛

٤ - تؤكد من جديد أن وجود بيئة اقتصادية دولية داعمة تراعي استعراض تدفقات الموارد وبرامج التكيف الهيكلي، وتعمل على تكامل الأبعاد الاجتماعية والبيئية، عامل حاسم لنجاح جهود البلدان النامية المبذولة من أجل القضاء على الفقر؛

٥ - تكرر تأكيد طلبها إلى المجتمع الدولي أن يتخذ تدابير محددة وفعالة تهدف إلى زيادة التدفقات المالية إلى البلدان النامية، وتحث البلدان المتقدمة النمو التي أعادت تأكيد التزامها ببلوغ هدف الأمم المتحدة المتفق عليه البالغ ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي للمساعدة الانمائية الرسمية، وذلك بقدر قصورها عن تحقيق ذلك الهدف إلى الآن، على قبول زيادة برامج معونتها لتحقيق ذلك الهدف في أسرع وقت ممكن؛ وقد وافقت بعض البلدان المتقدمة النمو على تحقيق ذلك الهدف بحلول عام ٢٠٠٠؛ ووافقت بلدان متقدمة النمو أخرى، انسجاما مع دعمها لجهود الاصلاح في البلدان النامية. على بذل أقصى الجهود لزيادة مستوى مساعدتها الانمائية الرسمية؛

٦ - تحث جميع المانحين على التبرع بسخاء للتغذية العاشرة لموارد المؤسسة الإنمائية الدولية. وللتغذية الرابعة لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمؤسسات المالية الدولية الأخرى. بغية ضمان أن تواصل هذه المؤسسات مكافحتها الفقر، ولا سيما في المناطق الريفية.

٧ - تحث المجتمع الدولي على مواصلة الاضطلاع ببرامج تعاون تقني بغية تعزيز القدرات على توليد الدخل وتهيئة فرص العمل، وتحسين الأمن الغذائي والصحة والتعليم والاسكان والاستجابة للاحتياجات الأساسية الأخرى للسكان في البلدان النامية، ولا سيما للفئات الأشد فقرا من السكان، وفي هذا الصدد، تؤكد من جديد، فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا بشروط مواتية، تشمل شروطا تساهلية وتفضيلية، يتفق عليها الجانبان، تأخذ في الاعتبار الحاجة لحماية حقوق الملكية الفكرية فضلا عن الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، ضرورة دراسة طرائق فعالة لتنفيذ ذلك النقل وتعزيزه بأسرع ما يمكن؛

٨ - تشجع المجتمع الدولي، بما فيه أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة، على مواصلة دعم البرامج الانمائية في جميع البلدان، ولا سيما في البلدان النامية، بما في ذلك برامج تنمية الموارد البشرية، بهدف تعزيز القدرات التقنية المحلية وإيجاد فرص للانتاج والعمالة؛

٩ - ترحب بمقرر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الثامنة إنشاء لجنة دائمة معنية بتخفيف حدة الفقر والطلب إلى مجلس التجارة والتنمية بإيلاء أولوية عالية لأعمالها في إطار صلاحياتها المتفق عليها<sup>(٣)</sup>؛

١٠ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين تقريراً عن التقدم المحرز في تنسيق الأنشطة، بالتعاون مع المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الهيئات المتعددة الأطراف، لصياغة برامج عملية المنحى للتعاون التقني محسنة ومعززة من أجل القضاء على الفقر في جميع البلدان ولا سيما في البلدان النامية، في إطار منظومة الأمم المتحدة، وفقاً لسياسات هذه البلدان وأولوياتها واستراتيجياتها:

١١ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والأربعين البند المعنون "التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية".

الجلسة العامة ٩٣

٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢